لا يقتضي خروجه عن مسمى الزوجة لا لغة ولا شرعا كما انه لا يقتضي ذلك في الدائمات
من العقائد والنشزة والكتابية ويؤيده ما قاله الزمخشري الحنفي في الكشاف
في تفسير الآية المذكورة حيث قال هل فيه دليل على تحريم المتعة قلت لا لان المشكوحة
كل المتعة من جملة الازواج اذا صح النكاح انتهى كلامه وبالجملة ان الارث والقسم و
نحوهما من الاحكام ليست من جملة لوازم الزوجية من حيث انها زوجية بل هي تابعة
لصفات زايدة على الزوجية كعدم انفصال المضرة الى الزوج وعدم اختلاف الدين
وعدم الانقطاع ولهذا ترى الكتابية والقاتلة والناشزة لا ترث وقد اتضح
مما قررناه انه لا مناسبة للمناصب فرزه المسئلة سوى ما ذكر كما اعترف به امامهم
فخر الدين الرازي في تفسيره وكل ما قيل او يقال من تخيلات اركبوها عن غاية الحيرة
والاضطراب رومًا لاصلاح هفوة ابن الخطاب قال الرازي في تفسيره واستدلت
الامامية على حل المتعة بقوله تعالى فما استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن فريضة
غير مسافحين الآية فان الاستمتاع يتناول من اجتمع للوقت كالمؤبد بل هو اكمل تشبيه
بالمراد لانه علقه على مجرد الابتغاء والمؤبد لا يحل عند الخصام الا بولي وشهود ثم اورد
عليه فقال اعني الرازي بان المراد بالتحليل في قوله تعالى فما استمتعتم به منهن
في قوله حرمت عليكم امهاتكم لكن بالمراد بالتحريم هناك هو النكاح المؤبد لانه تعالى
قال محصنين ولا احصان في المتعة ولقوله تعالى غير مسافحين والمتعة لا يراد بها الا سفح
الماء ولا يطلب فيه الولد ثم اجاب عنه بان المراد ما حل وما وراء هذه الاوصاف
المذكورة وهو شامل للمتعة ولا تلازم بينه وبين مورد التحريم هناك ولم يقم دليل
على ان الاحصان لا يكون بالمؤبد والمقصود منع المتعة سفح الماء بطريق شرعي
ما دون فيه فليتأمل قلت ان المتعة ليس ما ذونا فيها عندهم قال فظهر ان الكلام رمز والمتعقد
فعل عمر انتهى ومنها ان ما ذكره من ان ما نقل للمعصومين من الاحاديث مروية عن جماعة
يحملوا ان الامر اقر على الحرمة مردود بان الجماعة الذين روى عنهم حل المتعة علماء الصحابة
كعلي امير المؤمنين عليه السلام وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله
وعبد الله بن عمر وعمران بن الحصين وغيرهم فكيف يمكن ان يقال ان باب
مدينة العلم مع سائر فقهاء الصحابة لم يعلموا الحرمة وعلم عمر بن الخطاب الذي
اعترف منه غاية جهله بان كل الناس افقه منه حتى المخدرات في البيوت مع ان كلام
هو لاء صريح في الرد عليه ودليل تقوية احد غير الناصب بان هو لاء مع علو مرتبتهم
في العلم لم يعلموا تقرر الامر على الحرمة في آخر الامر وانما اراد باخر الامر تحريم عمر اياها
فافهم ومنها ان ما ذكره انه لو كان الامر على ما يذكره الشيعة من ان حرمة المتعة
كان من قتل عمر فلم لم يحتج امير المؤمنين في ايام خلافته الخ مدفوع بان امير المؤمنين
لما رأى اعتقاد الجمهور حسن سيرة الشيخين وانهما كانا على الحق لم يتكلم من الاقدام

على ما يدل على فساد امامتهما لما فرد ذلك من الشهادة بالجهل والفساد منهما وانهما لم
يكونا محقين للقيام بما وكيف يتكلم من يتقن احكامها وتقف سننها واظهارها خلافها
على الجماعة نظنهما انهما كانا مصيبين في جميع ما فعلاه وتركاه وان امامته عليه السلام امامتهما
فان قلت اما مته يدل عليه ما سياتي من انه عليه السلام صلوة التراويح الذي ايدهما
عليه فامتنعوا ومنعوا اصواتهم قائلين واعمراه واعمراه حتى تركها في خوضهم يلعبون و
الجواب ان الخلافة ما وصل اليه الا بالاسم دون المعنى وكان عليه السلام معارضا منازعا
منقصا في ايام ولايته وكيف يامن في ولايته الخلاف على المتقدمين عليه وكل من
بايعه وجمهور رعيته اعدايه ومن يرى انهم صفوا على اعدل الامور وافضلها وان
غاية امر من بعدهم ان يتبع اثارهم ويقتفي طرايقهم وهذا هو الوجه ايضا في تركه
الاخذ فدك في ايام خلافته وما اتعجب من ترك امير المؤمنين عليه السلام ما ترك من اظهار
بعض مذاهب التي كان الجمهور يخالفه فيها وانما العجب من اظهاره شيئا من ذلك
مع ما كان عليه من اشراف الفتنة وخوف الفرقة وقد كان عليه السلام يحترز في كل مقام
يقدم عليه من فقد التمكن وتقاعد الانصار وتخاذل الاعوان بما لان ذكر بطال به
الكلام وهو عليه السلام قايل وقد استاذنه قضاته فقالوا بما نقضي يا امير المؤمنين عليه السلام
فقال لهم اقضوا بما كنتم تقضون حتى يكون الناس جماعة او اموات كما مات
الصحابة يعني عليه السلام من تقدم موته من الصحابة والمخالفين من شيعة الذين قبض الله تعالى
وهو على احوال التقية والتمسك باطنا بما اوجب الله تعالى عليهم التمسك به وهذا
واضح لمن تدبر ما قدمناه والحمد لله ومنها ان استدلاله على كون الشافعي اعلم الناس
بالناسخ والمنسوخ بانه كان قرشيا حجازيا عالما بجميع الناسخ والمنسوخ فيرد عليه
بان القرشية والحجازية لا يوجب العلم لانتقاضه بجهل عمر وامثاله من قريش
واهل الحجاز فيبقى الاستدلال بقوله عالما بجميع الناسخ والمنسوخ مصادرة على
المطلوب كما لا يخفى ومنها ان ما ذكره من فقه مالك بحرمة المتعة وعدم اختياره
لها حيث لم يتكلم فيه وقد نقل عنه القول بحل المتعة صاحب الهداية في فقه
الحنفية والفاضل التفتازاني في شرح المقاصد وغيرهما في غير ذلك نعم لما
بلغ الخليفة ذلك اشاع فيه والحنابلة وهم الآخرون في اشاعة حرمة ذلك وقررا
قوله القتل عليها خاف المتاخرون من المالكية وانكروا الغتور على ذلك فتدبر
ومنها ان ما ذكره من تلمذ ابو حنيفة لعبد الله بن مسعود فيه ان المسلم لم يذكر هناك ان ابن
مسعود كان من القايلين بحل المتعة حتى يلزم من تلمذ ابو حنيفة له استاذه حل المتعة عنه
نعم لو كان ذلك مسلما عنه ذلك لتقيته ونحوه على ان ادراك ابن حنيفة لصحبة
ابن مسعود فيه بلا مرية وما هلك فرد ذلك ان ابن الحجر المتاخر مع انه وضع رسالته
الموسومة بخيرات الحسان في بيان احوال ابي حنيفة وفضايله وتقصدي فيها

الاذيب ٥ فصدت ٣